المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية
والتكوين المهني

مذكرة رقم 116X16

19 ديسمبر 2016

إلى السيدات والسادة
- مديرة ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين
- المديرات والمديرون الإقليميون

الموضوع: تنزيل مشروع الارتقاء بالتعليم الأولي وتسريع وتيرة تعميمه.
المرجع: مشاريع تنفيذ الرؤية الاستراتيجية 2015-2030.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، يلعب التعليم الأولي دورا هاما في إعداد الأطفال للاندماج في سلك التعليم الابتدائي، وتهييئهم لتجاوز ما يمكن أن يعترض مسارهم الدراسي من صعوبات، وكذا في ضمان تكافؤ الفرص بينهم وتعزيز حظوظ نجاحهم، كما يساهم بشكل وازن في الحد من الهدر المدرسي والتكرار ومواجهة أسباب الفشل الدراسي، إلى جانب توفير الظروف الملائمة لنموهم نموا متكاملا.

وتأكيدا لهذه الأدوار حثت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 على تطوير التعليم الأولي وجعله ركنا أساسيا لبلوغ تعميم التعليم والتحقيق الفعلي لإلزامية التمدرس إلى غاية 15 سنة.

وفي هذا الإطار، أعدت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني خطة عمل واضحة، تروم أجرأة المشروع المتعلق بالارتقاء بالتعليم الأولي، بغاية تحقيق هدفي توسيع العرض التربوي للتعليم الأولي والرفع من جودته، خاصة من خلال **وضع إطار مرجعي وطني لهذا العرض التربوي الخاص بالأطفال من الفئة العمرية 4-5 سنوات.**

ومواكبة للجهود المبذولة من أجل توسيع العرض بالتعليم الأولي، والرفع من جودة خدماته، مع ما يستدعيه ذلك من توفير بنيات استقبال كافية لاستيعاب جميع الأطفال الذين هم في سن التمدرس بهذا المستوى التعليمي، وإرساء نظام ناجع لتأطير ومراقبة بنيات التعليم الأولي؛ وبناء على ما تم تحقيقه من نتائج إيجابية خلال المرحلة السابقة، أضحى من اللازم التأكيد، من جديد، على ضرورة إيلاء المزيد من العناية والاهتمام لجميع العناصر المتدخلة في العملية التربوية بالتعليم الأولي، وذلك بهدف:

- ✓ الرفع من وتيرة توسيع عرض التعليم الأولي والالتحاق ببنياته خاصة بالوسطين القروي وشبه الحضري، وبكل المناطق ذات الحاجة إلى هذا النوع من التعليم؛
- ✓ توفير الموارد البشرية المؤهلة تأهيلا مناسبا، وتمكينها من تكوين بيداغوجي ملائم، تماشيا مع التزايد المستمر لبنيات التعليم الأولي؛
- ✓ تأهيل مؤطري ومكوني التعليم الأولي والمربيات والمربين العاملين به؛
- ✓ تعزيز دور المراقبة والتأطير التربوي ببنيات التعليم الأولي باعتبارهما دعامتين أساسيتين لإرساء نظام تربوي جيد، وجعلهما أكثر نجاعة واستجابة لحاجيات الأطر التربوية العاملة بقطاع التعليم الأولي، وأوثق صلة بالتوجهات العامة لنظامنا التربوي؛
- ✓ توسيع شبكة مراكز الموارد وتعزيز دورها التربوي باعتبارها آلية من آليات تطوير العمل التربوي بمستوى التعليم الأولي، وفضاء لتنشيط الدراسات والبحوث وتطوير المنهجيات التربوية الخاصة بهذه المرحلة التعليمية.

وتأسيسا على ما سبق، وتعزيزا للإجراءات التي تم اتخاذها بغرض التنزيل التدريجي للرؤية الاستراتيجية للإصلاح خاصة ما يتعلق منها بالمشروع المتعلق بالارتقاء بالتعليم الأولي، يشرفني أن أوافيكم بجملة من الإجراءات التي يمكن اعتمادها في هذا الصدد، والتي تم توزيعها على ثلاثة محاور رئيسية:

1- محور توسيع العرض بالتعليم الأولي:

بالنظر إلى المجهود الذي يتطلبه التنزيل التدريجي للتدبير الخاص بالتعليم الأولي، فإنه يتعين العمل على:

- ✓ وضع خريطة استشرافية للتعليم الأولي على مستوى كل أكاديمية جهوية للتربية والتكوين، وعلى مستوى كل مديرية إقليمية وجماعة ترابية، مع إبراز المناطق التي تشكو خصاصا بينا في توفير عرض تربوي ملائم لاستقبال أطفال مرحلة التعليم الأولي، والتي لا يتوقع أن تكون موضوع تدخل أية جهة عمومية أو خصوصية؛
- ✓ تحديد عدد الأطفال البالغين أربع وخمس سنوات الواجب تسجيلهم بأقسام التعليم الأولي برسم السنة الدراسية المقبلة، بتنسيق مع السلطات المحلية والمنتخبين، وكذا جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالقطاع؛
- ✓ رصد المؤسسات الابتدائية العمومية المتوفرة على حجرات غير مستعملة وصالحة للاستغلال لفائدة التعليم الأولي؛
- ✓ تشجيع جميع أنواع الشراكة مع الجماعات الترابية ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، خاصة بالمناطق ذات الأولوية بالوسطين القروي وشبه الحضري، على أساس مشروع الاتفاقية النموذج الخاصة بالشراكة والتعاون في مجال التعليم الأولي المعدة لهذا الغرض؛
- ✓ اعتماد طلب العروض لتمويل برنامج التعليم الأولي، وإقرار معايير شفافة لانتقاء الجمعيات العاملة في المجال؛

✓ إحداث لجنة جهوية أو اقليمية مكلفة بانتقاء الجمعيات الشريكة، مع ضرورة تحديد الوثائق الضرورية لتقديم طلب الحصول على المنحة المالية (الملف الخاص بالمشروع وكذا الملف الإداري المتكون من: القانون الداخلي للجمعية، نسخة من محضر آخر جمع عام، نسخة من آخر التقارير الأدبية والمالية، لائحة المشاريع المنجزة أو في طور الإنجاز، لائحة شركاء الجمعية...) مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- إعطاء الأولوية في عقد هذه الشراكات وفق التراتبية التالية:
  - للمؤسسات والجمعيات الوطنية النشيطة في مجال التعليم الأولي التي تتوفر على صفة المنفعة العامة؛
  - للمؤسسات والجمعيات الوطنية أو الجهوية النشيطة في مجال التعليم الأولي التي تتوفر على تقارير افتحاص مصادق عليها؛
  - للجمعيات الجهوية المهتمة بالتعليم الأولي التي يتم انتقاؤها من خلال تقارير الأنشطة المنجزة في مجال التعليم الأولي بالنسبة لكل جمعية على حدة؛
  - للجمعيات المحلية المهتمة بالتعليم الأولي التي يتم انتقاؤها بنفس الطريقة السالفة الذكر.
- انسجام طبيعة نشاط الجمعية مع مجال التعليم الأولي؛
- عدم وجود حالة التنافي، تهم موظفي وزارة التربية الوطنية الأعضاء في مكاتب الجمعيات التي تطلب الدعم؛
- هيكلة وتنظيم الجمعية (احترام مواعيد انعقاد الجموعات العامة، الجدولة الزمنية للاجتماعات، كيفية اتخاذ القرارات،...)؛
- قدرة الجمعية على تدبير المشروع (الموارد المالية والبشرية، التجربة المتراكمة، اللوجستيك...)؛
- توفر الجمعية على مقر لاحتضان المشروع إذا كانت طبيعته تقتضي ذلك؛
- احترام المواصفات والمعايير المنصوص عليها في الإطار المرجعي الوطني للتعليم الأولي ودفتر التحملات لفتح أو توسيع بنية للتعليم الأولي؛
- احترام الإطار المنهاجي للتعليم الأولي؛
- إيلاء عناية للأطفال في وضعية إعاقة؛
- احترام مقاربة النوع؛
- احترام البعد البيئي.

والجدير بالذكر أن الهدف من وراء عقد هذه الشراكات هو فتح المزيد من أقسام التعليم الأولي قصد توسيع العرض التربوي بهذا القطاع، من خلال تخصيص منحة مالية يتم رصدها لفائدة الجمعيات المعنية وفق الغلاف المالي المنصوص عليه بالميزانية المخصصة لهذا المشروع. وفي هذا الصدد، يتعين وضع الآليات اللازمة لتتبع هذه الشراكات، وتقييم منجزاتها من الجوانب المادية والتربوية والمالية.

2-محور دعم الموارد البشرية:

بالنظر لما لهذا المحور من أهمية في تمكين الموارد البشرية العاملة بالتعليم الأولي من ظروف مواتية حتى تساهم بفعالية في بلوغ الأهداف المتوخاة، ومواصلة لعمليات التأهيل وإعادة التأهيل التي تم تنظيمها لفائدة العاملات والعاملين في بنيات التعليم الأولي، فإنه يتعين ما يلي:

1.2. على مستوى العاملات والعاملين ببنيات التعليم الأولي:

- ✓ الاستجابة لحاجيات التكوين المعبر عنها من لدن العاملات والعاملين بالتعليم الأولي بمختلف البنيات التابعة للنفوذ الترابي للأكاديمية؛
- ✓ وضع برامج جهوية ملائمة للتكوين المستمر لفائدة المربيات والمربين الممارسين بالقطاع؛
- ✓ العمل على توفير شروط العمل الضرورية للمربيات والمربين من خلال الدعوة إلى احترام حقوقهم المادية والمعنوية، قصد ضمان استقرارهم وبالتالي ترصيد الجهود التي تبذل في تكوينهم وتأطيرهم.

2.2. على مستوى دعم جهاز التكوين والتأطير والمراقبة بالتعليم الأولي:

- ✓ تمكين الفرق الجهوية والمحلية المكلفة بالتكوين والتأطير التربوي بالتعليم الأولي من الأدوات والإمكانات الضرورية للعمل؛
- ✓ إعطاء التأطير التربوي لبنيات التعليم الأولي طابعه الشمولي، وذلك بتوجيه نفس القدر من الاهتمام إلى مختلف البنيات، سواء كانت بنيات محدثة بالمؤسسات التعليمية العمومية أو بنيات تابعة للقطاع الخاص أو بنيات تابعة للنسيج الجمعوي؛
- ✓ تكليف كل من السيدات والسادة مفتشات ومفتشي التعليم الابتدائي الذين سبق لهم أن استفادوا من تكوين في هذا المجال، ومنسقات ومنسقي مراكز الموارد، ومتفقدات ومتفقدي التعليم الأولي بالسهر على مهمة تكوين وتأطير مربيات ومربي التعليم الأولي، على أن يتم التنسيق بين هذه الأطر تحت إشراف المنسقيات الجهوية للوحدات الدراسية؛
- ✓ دعوة كل الأطر التربوية المكلفة بالتكوين والتأطير إلى أداء مهامها وفق برنامج عمل سنوي، يتم اعداده وتنفيذه على أحسن وجه وبكل مسؤولية مع الحرص على تجويد الخدمات التربوية التي تقدمها بنيات التعليم الأولي.
- ✓ إحداث لجن لتتبع ومراقبة التعليم الأولي على صعيد كل أكاديمية جهوية ومديرية إقليمية.

3-محور دعم شبكة مراكز موارد التعليم الأولي:

بالنظر إلى الأدوار المنوطة بمراكز موارد التعليم الأولي في النهوض بهذه المرحلة الهامة، وسعيا إلى توسيع شبكة هذه المراكز ودعمها وتمكينها من تقديم خدماتها لفائدة جميع بنيات التعليم الأولي، وخاصة منها تلك التي تتواجد في مناطق بعيدة أو صعبة الولوج، فإنه يتعين الحرص على:

- ✓ تفعيل أدوار جميع مراكز موارد التعليم الأولي وإحداث ملحقات لها في المديريات الاقليمية التي تتميز بشساعة ترابها، ترسيخا لسياسة القرب في مجال التكوين وإعادة التأهيل؛
- ✓ تزويد هذه المراكز بالوسائل المادية والبشرية الضرورية لتقوم بالمهام المنوطة بها على النحو المطلوب، خاصة على مستوى:
  - ترشيد أدوار المربيات والمربين بتمكينهم من التوفر على تصور سليم عن ماهية مرحلة التعليم الأولي، وإكسابهم كفايات ومهارات مهنية تمكنهم من تلبية حاجات أطفال مرحلة التعليم الأولي؛
  - فسح المجال لتبادل الخبرات بين مؤطرات ومؤطري التعليم الأولي من أجل الرفع من كفاياتهم وتفعيل أدوارهم في أبعادها التربوية والتنظيمية والتنموية؛
  - استقطاب فعاليات مهتمة أو متخصصة أو لها كفايات مهنية في مجال تطوير الممارسات التربوية بمرحلة التعليم الأولي؛
  - الانفتاح على المحيط والتعاون مع الجهات المهتمة بالتعليم الأولي؛
  - المساهمة في تنظيم حملات التحسيس بأهمية التعليم الأولي وتشجيع الالتحاق به؛
  - استقطاب الآباء والأمهات والأولياء للمساهمة الفعالة في دعم الإقبال على التعليم الأولي والمشاركة في تدبير شؤونه.

ونظرا لما سيترتب على إنجاح هذه العملية من نتائج إيجابية من شأنها أن تساهم في توسيع قاعدة التعليم الأولي وتحسين جودته، فإني أدعوكم إلى العمل كل من موقعه على تفعيل مضمون هذه المذكرة حتى تتحقق الغايات المرجوة منها، **والسلام.**

وزيـــر التربيـــة الوطنيـــة
والتكويـــن المهنـــي

رشيد بن المختـــار بن عبد اللـــه